وإذا أضفنا ما توصّلنا إليه في فائدة تمييز القدماء بين النواة الإسنادية والفضلات إلى آخر ما دققنا به تصوّرنا للمنوال النحوي [1] قلنا إن القدماء رتّبوا المكوّنات التي تظهر في المستوى الأوّل من الهرميّة التي تمثّلها الجملة ترتيبا سلميا أيضا على أساس منطقي سليم.

2.6 - رتبة العامل أن يكون قبل المعمول

بعد أن بحثنا تلازم المسند والمسند إليه ننظر في ما يلي في قول آخر للمحدثين طعن في فائدة تسليم القدماء بأن - رتبة العامل أن يكون قبل المعمول [2]. وقد رأى بعضهم أن النحاة بذلك قاسوا العامل في النحو على العلّة في الفلسفة. وكما لا يجوز تقديم المعلول على العلة، لأن رتبة العلّة أن تكون قبل المعلول، كذلك لا يجوز تقديم المعمول على العامل [3].

وقد طعنوا تبعا لذلك في تمييز القدماء بين وظيفتي الفاعل والمبتدأ في قولك - الحقّ ظهر - و - ظهر الحقّ - ودعوا إلى اعتبار هذين الملفوظين بديلين من نموذج واحد: هو الجملة الفعلية. واستدلوا على صحة زعمهم بأن تقديم المسند أو تأخيره في الملفوظين لا يغير معنى [4]، وظاهر هذا القول يبدو مراعيا لتضامن طرفي الوظيفة السيمائية.

ليس هذا الاعتراض أفضل من الاعتراض السابق، ولم يكن تمسّك القدماء بهذا الأصل من أصول العوامل بسبب تأثّر مزعوم بالعلل الفلسفية وإنّما سببه مراعاة المعطيات اللّغوية في اللّسان العربي.

وقد نبّه النحاة إلى وهم الخلط في الشاهدين المذكورين بين وظيفتي الفاعل والمبتدإ وكأنّهم يساجلون مهدي المخزومي.

---

1 انظر في هذا العمل القسم الثالث الفقرة 2.6.

2 انظر شرح المفصل لابن يعيش ج 1 ص 74.

3 مهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه ص 44.

4 المصدر السابق ص 44 وكذلك إحياء النحو ص 55 - فالحكم إذا صناعي نحوي لا أثر له في الكلام وليس مما يصحّح به أسلوب أو يزيّف وإنّه هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة.